Journal of Humanities and Social Sciences
Volume (4), Issue (4) : 30 Apr 2020
P: 39 - 59

AJSRP
ISSN: 2522-3380

مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد (4)، العدد (4) : 30 إبريل 2020 م
ص: 39 - 59

The Image of the Caliphs of the Umayyad Caliph in the book "History of the Caliphs" by Imam Jalaluddin al-Suyuti

Khalid Abdullah Alsaeed

King Saud University || Riyadh || KSA

Abstract: The earliest historians, in their codification of the history of the Umayyad dynasty, relied on a number of some of the novelists of fads and whims, who were carrying hostility to the Umayyad state for doctrinal, intellectual or ethnic reasons. Unfortunately, these narratives formed a source that late historians still take advantage of in their writings. To find out the impact of these accounts on the late historians, this study came with the intent of clarifying the image of illiteracy among Imam Jalal al-Din Abd al-Rahman al-Suyuti in his book "The History of the Caliphs", and to verify whether al-Suyuti had merely relayed from his predecessors or had conjured up his deep knowledge of hadith science Subjecting these narratives to their criticism in terms of support and body.

This study has concluded that Imam al-Suyuti's position on the succession of the Umayyad was no different in many or few from other historians; it depended on the transmission from the "History of Islam" to Imam al-Dhabi and other authors of literary works without subjecting their narratives to the approach of modern scholars based on criticism Novels and news. Moreover, we do not exclude that Al-Suyuti's bias towards the Abbasids, as evidenced by the book "The History of the Caliphs" and other works, as well as his close connection with the Abbasid caliph residing in Cairo, have a role in Al-Suyuti's deviation from the Umayyads and his prejudice against them.

Keywords: Al-Suyuti, The History of the Caliphs, Umayyads, The Abbasids.

صورة خلفاء بني أمية في كتاب "تاريخ الخلفاء" للإمام جلال الدين السيوطي

خالد عبد الله السعيد

جامعة الملك سعود || الرياض || المملكة العربية السعودية

الملخص: اعتمد المؤرخون الأوائل في تدوينهم لتاريخ بني أمية على عدد من الإخباريين من أصحاب البدع والأهواء، والذين كانوا يحملون العداوة للدولة الأموية لدواعي مذهبية أو فكرية أو عرقية. وللأسف، فقد شكلت تلك الروايات منبعاً مازال المؤرخون المتأخرون ينهلون منه في كتاباتهم. وللوقوف على أثر تلك الروايات على المؤرخين المتأخرين، فقد جاءت هذه الدراسة بقصد استجلاء صورة بني أمية لدى الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي في كتابه "تاريخ الخلفاء"، والتحقق مما إذا كان السيوطي قد اكتفى بالنقل عمن سبقوه أو أنه استحضر معرفته العميقة بعلوم الحديث في إخضاع تلك الروايات إلى نقدها من حيث السند والمتن. ولقد انتهت تلك الدراسة إلى أن موقف الإمام السيوطي من خلافة بني أمية لا يختلف في كثير ولا قليل عن غيره من المؤرخين؛ فهو اعتمد على النقل من "تاريخ الإسلام" للإمام الذهبي وغيره من أصحاب المصنّفات الأدبية دون أن يخضع رواياتهم لمنهج علماء الحديث القائم على نقد الروايات والأخبار. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نستبعد أن يكون لانحياز السيوطي للعباسيين، كما يتضح من كتاب "تاريخ الخلفاء" وغيره من مؤلفات، فضلاً عن صلته الوثيقة بالخليفة العباسي المقيم بالقاهرة، دوراً في انحراف السيوطي عن الأمويين وتحامله عليهم.

الكلمات المفتاحية: السيوطي، تاريخ الخلفاء، بنو أمية، بنو العباس

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا وشفيعنا ونبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وأما بعد:

من المعلوم أن تاريخ بني أمية كُتب بأقلام خصومهم في زمن الخلافة العباسية التي قامت فوق أنقاض الدولة الأموية. وعلى الرغم من أن بني العباس أنفسهم لم يكتبوا بأيديهم تاريخ بني عمومتهم من الأمويين إلا أن رغباتهم وتوجيهاتهم لا شك أنها ألقت بظلالها الكثيفة على كتابات المؤرخين. وفي الواقع فإن العباسيين لم يكونوا وحدهم من شوهوا ملامح تاريخ خصومهم من بني أمية، بل شاركهم في ذلك، ومنذ عهود مبكرة، كل من الشيعة والمعتزلة والخوارج والشعوبيون، ولكل منهم أسبابه الخاصة.

ويتحمل جمهور المؤرخين قسطاً وافراً من مسؤولية تسويد صفحات تاريخ بني أمية، لاعتمادهم على روايات أشخاص عُرفوا بميولاتهم المذهبية وتوجهاتهم الفكرية، من أمثال: هشام بن محمد الكلبي، وأبي مخنف لوط الأزدي، ومحمد بن عمر الواقدي، وغيرهم. لقد كان أولئك المؤرخين يتساهلون كثيراً في الغرف من تلك الروايات دون نقد أو تمحيص إلا في حالات نادرة. فابن جرير الطبري في مقدمة تاريخه المشهور يقول: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه، أو يستشنعه سامعه، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة، ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يُؤت في ذلك من قبلنا، وإنما أوتي من قبل بعض ناقليه إلينا، وأنا إنما أدينا ذلك على نحو ما أدي إلينا" [(1)].

ولقد ظلت صورة بني أمية مشوهة حتى عند المؤرخين المتأخرين، لأنهم كانوا يعتمدون في مؤلفاتهم على النهل من المصادر الأولى دون نقد لرواياتها، وبالتالي جاءت كتاباتهم في مجملها وكأنها اجترار لأعمال من سبقوهم. وأما المؤلفات المعاصرة فتبقى في معظمها امتدادا لكتابات المؤرخين الأوائل، وذلك بسبب دخول بعض المتطفلين من أصحاب التخصصات الأخرى الذين لا يملكون ما يكفي من الأدوات التاريخية لدراسة المصادر الأولية ونقدها، بالإضافة إلى قيام بعض أصحاب البدع والأهواء بإعادة تدوير التاريخ الأموي بما فيه من أوشاب وأكدار، لا بقصد الحط من قدر خلفائهم وولاتهم وقاداتهم فحسب، بل بقصد تشويه تاريخ الإسلام وتشكيك المسلمين في رموزهم والطعن عليها والتقليل من منجزاتهم التاريخية.

تناولت المقدمة فيما مضى من سطور موقف المؤرخين – المحدثين والمعاصرين. بصورة عامة؛ ولكن ماذا عن موقف الإمام الجليل والمؤرخ الكبير جلال الدين السيوطي من الدولة الأموية عامة؟ وما هو موقفه من خلفائها خاصة؟ وهل اكتفى السيوطي في كتابه المشهور "تاريخ الخلفاء" بالنقل عمن سبقوه من المؤرخين أم أنه احتكم إلى منهج علماء الحديث في نقد الروايات التاريخية؟ ثم هل كان لعلاقة الإمام السيوطي الوطيدة بالخليفة العباسي المتوكل المقيم بالقاهرة أي تأثير على موقفه من الخلافة الأموية؟

منهج السيوطي في كتاب "تاريخ الخلفاء"

قال الإمام السيوطي في خطبة كتابه بعد أن حمد الله وأثنى عليه: "فهذا تاريخ لطيف، ترجمت فيه الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة؛ من عهد أبي بكر الصديق رضى الله عنه إلى عهدنا هذا، على ترتيب زمانهم الأول

---

(1) الطبري، "أبو جعفر محمد بن جرير ت 310 هـ": *تاريخ الطبري*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1967 م، ج 1، ص 8

فالأول. وذكرت في ترجمة كل منهم: ما وقع في أيامه من الحوادث المستغربة، ومن كان في أيامه من أئمة الدين وأعلام الأمة" [2].

وأما عن سبب تأليفه لهذا الكتاب فيقول: "أن الإحاطة بتراجم أعيان الأمة مطلوبة، ولذوي المعارف محبوبة..." [3]. ولقد سبق للشيخ أن أفرد كتباً كثيرة لطوائف عديدة؛ فقد كتب عن: الأنبياء، والصحابة، وطبقات المفسرين، وطبقات الحفاظ، وطبقات النحاة واللغويين، وطبقات الأصوليين، وطبقات الأولياء، وطبقات الفرضيين، وطبقات البيانيين، وطبقات الكُتّاب، وطبقات أهل الخط، وشعراء العرب. ونظر السيوطي إلى طوائف الفقهاء، والقرّاء، والصوفية، والقضاة، فوجد من سبقه إليهم وكتب عنهم حتى استغنى الناس بهم. ولهذا لم يبق للسيوطي من الأعيان، ممن تتشوق النفوس إلى سماع أخبارهم، إلا الخلفاء، فكان هذا الكتاب.

وأعرض الإمام السيوطي عن ذكر الخلفاء الفاطميين صفحاً، وطوى دونهم كشحاً، لأنه كان يرى أن إمامتهم باطلة، لأسباب عدة نذكر منها [4]: أولاً: أنهم غير قريشيين وجدهم مجوسي، وثانياً: أنهم زنادقة خارجون عن الإسلام، فمنهم من سبَّ الأنبياء، ومنهم من أباح الخمر، ومنهم من أمر بالسجود له، وثالثاً: أن مبايعتهم تمت والإمام العباسي قائم موجود سابق البيعة، والبيعة لا تصح لإمامين في آن واحد، والصحيح المتقدم، ورابعاً: ورود حديث بأن الأمر إذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يسلموه إلى عيسى ابن مريم.

ومن الملاحظ أن الإمام السيوطي وضع مؤلفه للكلام عن الخلفاء وفق تسلسلهم الزمني، ولم يتناول بالذكر تلك الدول والإمارات التي انشقت عن الدولة العباسية من جهة المشرق أو من جهة المغرب، خلا الدولة الأموية في الأندلس (138 هـ/756 م – 422 هـ/1031 م)، والدولة العلوية الحسنية بالأندلس (407 هـ/1016 م – 413 هـ/1022 م)، والدولة العبيدية (الفاطمية) (296 هـ/911 م – 567 هـ/1172 م)، ودولة بني طباطبا العلوية الحسنية (199 هـ/815 م – 344 هـ/956 م)، وجميع تلك الدول المتفرقة جاءت مختصرة في آخر كتابه. وعموماً، فالكتاب مقسم إلى أربعة أبواب رئيسة، وهي على النحو التالي: الخلافة الراشدة، والخلافة الأموية، والخلافة العباسية في العراق، والخلافة العباسية في مصر.

ولقد سبّقَ السيوطي كلامه عن الخلفاء الراشدين بفصول قصيرة وفوائد لطيفة، حملت في بعضها العناوين التالية: بيان كونه صلى الله عليه وسلم لم يستخلف وسر ذلك، وبيان أن الأئمة من قريش والخلافة فيهم، والأحاديث المنذرة بخلافة بني أمية، والأحاديث المبشرة بخلافة بني العباس، والبردة النبوية التي تداولها الخلفاء إلى آخر وقت، وأوليات الخلفاء، وفيمن حفظ القرآن من الخلفاء، وغيرها من الفصول والفوائد. وبعد أن خلص الإمام السيوطي من ذكر كافة الخلفاء أنشأ في حقهم قصيدة طويلة ذكرهم فيها اسماً اسماً. يقول السيوطي في مقدمته لقصيدته الرائية: "وقد عمل بعض الأقدمين أرجوزة في أسماء الخلفاء ووفياتهم، انتهى فيها إلى أيام المعتمد، وقد عملت قصيدة أحسن منها، ورأيت أن اختم بها هذا الكتاب" [5].

ولم يغفل السيوطي أن يشير في خاتمة كتابه إلى المصادر التاريخية والأدبية التي استقى منها مادته. يقول السيوطي: "هذا آخر ما تيسر جمعه في هذا التاريخ، وقد اعتمدت في الحوادث على "تاريخ الذهبي" وانتهى إلى سنة سبعمائة، ثم على "تاريخ ابن كثير" وانتهى إلى سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة، ثم على "المسالك" وذيله إلى سنة ثلاث

---

(2) السيوطي، "جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ": *تاريخ الخلفاء*، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط 3، 2013 م، ص 69

(3) السيوطي: المصدر السابق، ص 69

(4) السيوطي: المصدر السابق، ص 66

(5) السيوطي: المصدر السابق، ص 782

وسبعين، ثم على "أنباء الغمر" لابن حجر إلى سنة خمسين وثمانمائة. وأما غير الحوادث فطالعت عليه "تاريخ بغداد" للخطيب عشرة مجلدات، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر سبعة وخمسين مجلداً، و"الأوراق" للصولي سبعة مجلدات، و"الطيوريات" ثلاثة مجلدات، و"الحلية" لأبي نعيم تسعة مجلدات، و"المجالسة" للدينوري، و"الكامل" للمبرد مجلدين، و "أمالي ثعلب" مجلد، وغير ذلك. ولم يذكر الإمام السيوطي سبب اعتماده على تلك المصادر التاريخية والأدبية دون غيرها من مصادر. فهو – مثلاً – لم يرجع إلى مصادر قديمة ومعتبرة، مثل: "تاريخ الطبري" لابن جرير الطبري (ت 310 هـ/839 م)، أو "الكامل في التاريخ" لعز الدين ابن الأثير (ت 630 هـ/1233 م)، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن "تاريخ الإسلام" للإمام الذهبي يغطي فترة زمنية أطول، فضلاً عن احتوائه تراجم طويلة للخلفاء، وهو مما لا شك فيه أن السيوطي قد استفاد منها في كتابه.

وتفاوتت أحجام التراجم بين الخلفاء تفاوتاً شديداً؛ فبينما يفرد السيوطي عشرات الصفحات لبعضهم مثل الخلفاء الراشدين، فإنه لا يفرد سوى صفحة أو صفحتين لآخرين مثل بعض خلفاء بني أمية كمعاوية بن يزيد، ويزيد بن الوليد، وإبراهيم بن الوليد، أو مثل بعض خلفاء بني العباس كالمنتصر بالله، والمستعين بالله، والراشد بالله. والسبب في هذا التباين الشاسع يرجع إلى أمور عدة، لعل من أهمها: طول حياة الخليفة أو قصرها، وارتفاع مكانته، وعظمة منجزاته أو تواضعها، ووفرة المعلومات التاريخية عنه أو ندرتها، وكثرة الأحداث المعاصرة له أو قلتها.

وحرص الإمام السيوطي في ترجمته لكل خليفة على ذكر اسمه واسم أبيه وجده، واسم أمه وأصلها، ولقبه، وكنيته، وسنة مولده، ونشاته، وصفاته الخُلقية والخَلقية، وطريقة استخلافه، ومدة خلافته، وتاريخ وفاته، وكيفية موته. وعلاوة على ما تقدم، فقد كان الإمام السيوطي ينتخب من المصادر التاريخية أهم الحوادث التي جرت في أيام الخلفاء مرتبة بحسب تواريخ وقوعها، وكان يقتطف من المصادر الأدبية بعض النكت والملح ليطرز بها تراجم الخلفاء، ثم يذيّل ترجمة كل واحد منهم بأسماء من ماتوا من الأعلام، استكمالاً للفائدة، واقتداءً بالإمام الذهبي في كتابه "تاريخ الإسلام". وإجمالاً، فقد راعى الإمام السيوطي الاختصار قدر الإمكان، ولم يذكر في تراجمه للخلفاء إلا ما يظنه مهماً خوف الإطالة وخشية الملالة.

ومن الملاحظ أن الإمام السيوطي في جمعه لمادة هذا الكتاب قد استغنى بما عنده من المصادر التاريخية والأدبية، واكتفى بالنقل والاقتباس منها، ولم يستعن بما رزقه الله من علم واسع بالحديث ومعرفة دقيقة بأحوال الرجال ومراتبهم في تمييز الروايات السليمة من السقيمة إلا في مرات قليلة، وهو ما سيأتي معنا في القادم من الصفحات. كما يلاحظ أن الإمام السيوطي قد وشّى تراجم الخلفاء ببعض الأخبار المستغربة والوقائع المستنكرة، تلك التي يتعذر على ذوي الألباب القبول بها وتصديقها، وهو ما نجده – مثلاً لا حصراً – في حديثه عن العجائب التي جرت بعيد استشهاد سيدنا الحسين بن علي رضي الله عنهما [6]، أو ما نجده كذلك في حديثه عن الحجر الأسود الذي سرقه القرامطة. يقول السيوطي: "وقيل: إنهم لما أخذوه [الحجر الأسود].. هلك تحته أربعون جملاً من مكة إلى هجر، فلما أُعيد.. حُمل على قعود [7] هزيل فسمن" [8].

(6) السيوطي: المصدر السابق، ص 341 – 343

(7) القعود: ما يقتعده الرجل للركوب والحَمل، لا يكون إلا بكراً ذكراً، وأنثاه يقال لها قلوص، وهي القعودة. انظر: العاملي، "أحمد رضا": *معجم متن اللغة*، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960 م، ج 4، ص 607

(8) السيوطي: المصدر السابق، ص 592

موقف السيوطي العام من الخلافة الأموية

لعله من المتعذر أن تقع على إنسان لا ينحاز بطبعه لشخص دون آخر، أو لجماعة دون غيرها، أو لأفكار دون سواها، وتلك هي سنّة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا. والمؤرخ مهما حرص على التسلح بسلاح الحياد، وجنّبَ نفسه الوقوع في فخ الميل والأهواء، إلا أنه قد ينحاز رغماً عنه إلى عصر ما أو لجماعة ما، وتلك مسألة يمكن رصدها عند عموم المؤرخين المسلمين، بمن فيهم الإمام السيوطي نفسه.

والسيوطي، مع ما عُرف عنه من عدل، وورع، وصدق، وبعد عن مداهنة الخلفاء والسلاطين والأمراء، إلا أن القارئ يكاد يلمس في كتابه "تاريخ الخلفاء" انحرافاً عن بني أمية ونفوراً منهم، وميلاً لخصومهم من بني العباس وتعاطفاً معهم. ففي مقدمة كتابه المذكور، عقد الإمام السيوطي، فصلين قصيرين يكاد يُستشف من عنوانيهما موقف إمامنا من خلافة بني أمية وخلافة بني العباس. ففي الفصل الأول، والموسوم ب "في الأحاديث المنذرة بخلافة بني أمية"، يورد السيوطي حديثين كلاهما يطعنان في خلافة بني امية ويحذران منها [9]:

- قال الترمذي: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا أبو داود الطيالسي، حدثنا القاسم بن الفضل الحُداني، عن يوسف بن سعد قال: قام رجل إلى الحسن بن علي بعد ما بايع معاوية فقال: سوَّدت وجوه المؤمنين، فقال: لا تؤنبني رحمك الله؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أري بني أمية على منبره فساءه ذلك، فنزلت: {إنا أعطيناك الكوثر}، ونزلت: {إنا أنزلناه في ليلة القدر وما أدراك ما ليلة القدر ليلة القدر خير من ألف شهر} يملكها بعدك بنو أمية يا محمد. قال القاسم: فعددنا؛ فإذا هي ألف شهر لا تزيد ولا تنقص [10].
- قال ابن جرير في "تفسيره": حدثت عن محمد ابن زَبَالة، حدثنا عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد، حدثني أبي عن جدي قال: رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني الحكم بن أبي العاصي ينزون على منبره نزو القردة، فساءه ذلك، فما استجمع ضاحكا حتى مات، وأنزل الله في ذلك: {وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس [11].

وللإنصاف، فقد بيّنَ الإمام السيوطي موقف العلماء من هذين الحديثين وحكمهم عليهما. ففيما يخص الحديث الأول، قال السيوطي: "قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث القاسم، وهو ثقة، ولكن شيخه مجهول" [12]، وأضاف السيوطي: "قال الحافظ أبو الحجاج: وهو حديث منكر، وكذا قال ابن كثير" [13].

وأما الحديث الآخر، فاكتفى السيوطي بقوله: "إسناده ضعيف" [14]. وضعف السند في هذا الحديث يُعزى إلى وجود كل من محمد بن زبالة وشيخه عبد المهيمن بن عباس. فالأول، ابن زبالة، قال عنه الإمام الذهبي: "قال أبو داود: كذاب وقال يحيى: ليس بثقة. وقال النسائي والأزدي: متروك. وقال أبو حاتم: واهي الحديث. وقال الدارقطني

---

(9) السيوطي: المصدر السابق، ص 77 – 78

(10) الترمذي، "أبو عيسى محمد بن عيسى ت 279 هـ": *الجامع الكبير*، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 م، كتاب تفسير القرآن، باب من سورة ليلة القدر، ج 5، ص 371، رقم الحديث 3350

(11) ابن كثير، "أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت 774 هـ": *تفسير ابن كثير*، تحقيق سامي محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، ط 2، 1999 م، ج 5، ص 92

(12) السيوطي: المصدر السابق، ص 78

(13) السيوطي: المصدر السابق، ص 78

(14) السيوطي: المصدر السابق، ص 78

وغيره: منكر الحديث" [15]. وأما عبد المهيمن بن عباس، فقد قال عنه الحافظ أبو حاتم: "ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يتابع عليها من كثرة وهمه، فلما فحش ذلك في روايته بطل الاحتجاج به" [16].

وعلى الرغم من توضيح السيوطي لعلة هذين الحديثين المذكورين، إلا أنه رحمه الله كان في غنى عن ذكرهما، خاصة وأنه يعلم علم اليقين حقيقة وضعهما!

وأردف السيوطي هذا الفصل بفصل آخر تحت عنوان "الأحاديث المبشرة بخلافة بني العباس"، شحنه بجملة من الأحاديث النبوية التي تدعو لعم رسول الله صلى الله عليه وسلم العباس بن المطلب، وتثني عليه وعلى عقبه، وتبشره بأن الخلافة ستكون فيهم. ولقد كفانا السيوطي نفسه مؤونة تعقب تلك الأحاديث عند علماء الحديث فنبّهَ في معظمها إلى مواطن خللها وضعف سندها. ويبقى السؤال قائماً: ما حاجة الإمام السيوطي لإفراد فصل كامل يبشر فيه بخلافة بني العباس وهو أكثر الناس علماً بتهافت تلك الأحاديث وسقمها؟!

ولقد استعان أحد الباحثين المعاصرين بالفصلين المذكورين للتدليل على قيام بعض الحكام بالتشجيع على وضع أحاديث نبوية بغية تبيض صورهم والرفع من شأنهم، أو لتشويه صورة خصومهم والتقليل من مكانتهم، فقال: "... فنرى في كتاب "تاريخ الخلفاء" للسيوطي فصلاً عنوانه: "الأحاديث المنذرة بخلافة بني أمية"، وبعده فصل عنوانه: "الأحاديث المبشرة بخلافة بني العباس"، والعنوان نفسه يدل على الوضع وتاريخه، وأنه عُمل في عهد العباسيين، وقد مُلِئَ كلا الفصلين بالأحاديث الموضوعة: الأول للحط من شأن الأمويين، والثاني لإعلاء شأن العباسيين..." [17].

والقضية هنا ليست قضية أحاديث موضوعة فحسب، بل هي قضية انحياز الإمام السيوطي للخلافة العباسية. ومما يعزز الاعتقاد بوجود ميل نفسي لديه تجاه العباسيين إقدامه على تأليف رسالة بعنوان "الأساس في مناقب بني العباس"؛ احتوت على أربعين حديثاً في فضائل بني العباس، بناء على طلب الخليفة العباسي المتوكل، والذي سبقت الإشارة إليه بوجود علاقة ملؤها المحبة والاحترام بينه وبين الإمام السيوطي. والرسالة المذكورة جمعت أربعين حديثاً: ثلاثة أرباعها تمدح بني العباس وتذكر فضائلهم، فيما بقيتها تبشّر بخلافتهم، بأسانيد لا تخلو في الجملة من الضعف.

وعلاوة على تلك الرسالة، فقد وضع الإمام السيوطي كتاباً سماه "رفع البأس عن بني العباس"، والكتاب يحمل بين طياته تراجماً مختصرة لنحو مائتين وخمسين علماً من أعلام بني العباس، مرتبة على حروف المعجم، في مختلف الأمصار والأعصار، ممن اشتغلوا واشتهروا في ميادين القضاء والعلم والفقه والأدب والشعر وغيرها من الميادين بخلاف السياسة والحكم.

موقف السيوطي الخاص خلفاء بني أمية

تناولنا فيما سبق موقف السيوطي من الخلافة الأموية؛ وخلص البحث إلى أنه موقف سلبي في مجمله، بدلالة الفصل الذي عقده في مقدمة كتابه للتحذير من خلافة بني أمية، وضمّنه أحاديثا نبوية نهاية في الضعف. وكما أتى معنا، فإن ما يغذي الاعتقاد بوجود شيء من النفور لدى السيوطي من خلافة الأمويين هو ما نلمسه في المقابل عنده من ميل لخلافة العباسيين، بدلالة الفصل الذي كتبه للتبشير بخلافتهم، وحشر فيه أحاديثاً موضوعة

---

(15) الذهبي، "أبو عبد الله محمد بن أحمد ت 748 هـ": *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، ج 3: ص 514

(16) ابن حبان، "أبو حاتم محمد بن حبان ت 354 هـ": *المجروحين من المحدثين*، تحقيق حمدي السلفي، دار العصيمي، الرياض، 2000 م، ج 2: ص 132

(17) أمين، "أحمد": *ضحى الإسلام*، تحقيق محمد فتحي أبو بكر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط 2، 2017 م، ج 2، ص 508

بشهادة الإمام السيوطي نفسه؛ هذا ناهيك بعلاقته الحسنة بالخليفة العباسي المتوكل، وبما سّطره عن العباسيين من تواليف في مواطن أخرى.

وأما هذا الجزء من البحث فسوف يُخصص للوقوف على صورة خلفاء بني أمية في مرآة كتاب "تاريخ الخلفاء" للإمام السيوطي. وبما أن تناول كافة الخلفاء فيه تطويل غير مستساغ للبحث وإرهاق غير مبرر للمتلقي، فسيُكتفى باستعراض نخبة منهم، وهم أولئك الذين جرت في عهودهم الأحداث الجسام، وأولئك الذين قيل عن أفعالهم وأخلاقهم الكثير من الكلام، وهم: معاوية بن أبي سفيان، ويزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان، والوليد بن يزيد. وسيُسلط الضوء في القادم من الصفحات على موقف الإمام السيوطي من تلك الروايات المتداولة عن هذه النخبة من الخلفاء، سواء أكانت تتعلق بتدينهم، أو بأخلاقهم، أو بعلاقاتهم بمناوئهم.

وقبل الشروع في استقراء ملامح تلك الأسماء في "تاريخ الخلفاء"، يتوجب علينا إعادة التأكيد على أن الإمام السيوطي قد استمد مادته في كتابة تراجم خلفاء بني أمية من "تاريخ الإسلام" للإمام الذهبي أولاً، ومن بعض كتب الأدب مثل "الأوراق" للصولي و"الكامل" للمبرد ثانياً. ومع أن كتاب "تاريخ الخلفاء" هو عصارة "تاريخ الإسلام" للذهبي، إلا أن السيوطي يعد مسؤولاً في النهاية عن اختياراته أولاً، وعن سكوته عن نقد كثير من الروايات التي نُسجت في العصر العباسي بقصد تشويه صورة الأمويين والحط عليهم.

معاوية بن أبي سفيان (ت60 هـ/ 680 م)

كان الإمام السيوطي متزناً في كلامه عن معاوية، وكان يترضى عنه وعن أبيه أبي سفيان. ولم تغفل الترجمة ذكر بعض من شمائل معاوية كالحلم والدهاء، أو الإشارة إلى الفتوحات التي شهدتها الجهات الشرقية من ديار الإسلام، أو التنويه إلى بعض منجزاته الحضارية كديوان الخاتم وديوان البريد. غير أن الإمام السيوطي لم يتعرض بالكلام لجهود معاوية الحثيثة لفتح أبواب القسطنطينية، ولم يسلط بقعة من الضوء على حركة الفتوح في بلاد المغرب، ولم يذكر شيئاً من أخبار معاوية مع الحرورية. وستتناول السطور التالية بعض الأخبار التي ذكرها السيوطي في ترجمته لمعاوية والرد عليها:

- **استلحاق معاوية زياد بن أبيه:**

قال الإمام السيوطي: وفيها: [سنة 43 هـ] استلحق معاوية زياد ابن أبيه [(18)]، وهي أول قضية غير فيها حكم النبي صلى الله عليه وسلم في الإسلام، ذكره الثعالبي وغيره [(19)].

لقد أنكر كثيرون على معاوية بن أبي سفيان استلحاقه زياد لأنهم رأوا في ذلك مخالفة صريحة لقوله صلى الله عليه وسلم: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" [(20)]، وتلك مسألة فيها نظر. من عدة أوجه نتناولها كالآتي:

أولاً: لا أحد يماري في أن معاوية صحابي جليل، وأنه خال المؤمنين، وكاتب الوحي الأمين، ومثله لا يجرؤ على الإتيان بفعل يخالف فيه أمر الله ورسوله، وما قام به هو محض اجتهاد منه، قد يخطئ فيه أو يصيب. وهناك من

---

(18) ورد خبر استلحاق زياد بمعاوية في سنة 44 هـ. انظر مثلاً: الطبري: *تاريخ الطبري*، ج 5، ص 214؛ ابن الجوزي، "أبو فرج عبد الرحمن بن علي ت 597 هـ": المنتظم *في تاريخ الملوك والأمم*، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1995 م، ج 5، ص 210؛ ابن الأثير، "أبو الحسن علي بن محمد ت 630 هـ": الكامل *في التاريخ*، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012 م، ج 3، ص 39

(19) السيوطي: المصدر السابق، ص 325

(20) رواه البخاري، انظر: البخاري "محمد بن إسماعيل ت 256 هـ": الجامع الصحيح، دار ابن كثير، دمشق، 2002 م، كتاب الفرائض، باب الولد للفراش، ص 1672، رقم الحديث 1672

يذهب إلى أن الحديث النبوي الشريف أراد الزنا في الإسلام وليس الزنا في الجاهلية، وفرق كبير بين هذا وذاك؛ فالأول ليس محل اجتهاد، وأما الثاني فهو محل اجتهاد، لأنه لم يرد بشأنه نص يعتد به، وأبو سفيان صخر بن حرب وقع على سمية جارية الحارث بن كلدة قبل الإسلام، ومن ثم فإن الحكم لا يمتد إليه بأثر رجعي [21].

ثانياً: أن أبا سفيان كان قد أقرَّ أمام علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص أن زياداً من نطفته، وأنشد في ذلك شعراً، ولكنه خاف من عمر بن الخطاب إن هو جهر بذلك [22]. ولما جمع معاوية الناس ليشهدوا لزياد أنه ابن أبي سفيان، قام المنذر بن الزبير بن العوام فشهد أنه سمع علي بن أبي طالب يقول: "أن أبا سفيان أشهدني أن زيادا ابنه"، وشهد آخرون مثل جورية بنت أبي سفيان، والمستورد بن قدامة الباهلي، وزيد بن نفيل الأزدي، وشعبة بن العلقم المازني على أن أبا سفيان هو أبو زياد [23]. وجيء بأبي مريم السلولي – وكان قبل إسلامه خمّاراً بالطائف – فشهد أن أبا سفيان قدم عليه بالطائف، وأنه طلب منه بغياً، فجمع بينه وبين سمية، فعلقت منه بزياد [24].

ثالثاً: لم يكن معاوية ليضع نفسه في هذا الموقف الحرج لولا اقتناعه بحق زياد وإيمانه به. ولو كان معاوية يروم استمالة زياد إلى صفه لما عُرف عنه من كفاية ودراية لكفاه أن يولّيه أحد الأمصار دون أن يفتح على نفسه باباً سينفذ منه خصومه للتشنيع عليه. ولهذا نجد معاوية يقول لعبد الله بن عامر بن كريز لما أنكر عليه ما صنعه: "والله لقد علمت العرب أني كنت من أعزها في الجاهلية، وما زادني الإسلام إلا عزاً، وإني لم أتكثر بزياد من قلة، ولم اتعزز به من ذلة، ولكني عرفت حقاً فوضعته موضعه" [25].

رابعاً: أن العرب هم أكثر أمم الأرض اهتماماً بالأنساب وضبطاً لها وعناية بها؛ وبلغ بهم حرصهم على الأنساب أن جعلوا لها علماً لا تجد له نظيراً عند سواهم. والنسب عند العربي مدعاة للفخر ومقياس للشرف، وبه يُعرف العريق من اللصيق، والأصيل من الدعي. ومعاوية بن أبي سفيان هو يعسوب بني أمية، وبنو أمية هم ذؤابة قريش وأوسطهم نسبا، وقريش هي أعظم قبائل العرب وأفصحهم لساناً وأنقاهم عرقاً. ومن هنا لا يمكن لعاقل أن يتخيل قيام معاوية وهو من هو بتدنيس شرفه وتلويث نسبه باستلحاق ابن زنا لولا علمه بحق زياد عليه.

خامساً: أفرد الفقيه الأندلسي ابن العربي المالكي في كتابه "العواصم من القواصم" عدة صفحات للذب عن معاوية، والتصدي لأولئك الذين يشنعون عليه استلحاقه زياد، وخلص فيها إلى أن ما صنعه معاوية لم يكن فيه تجاوزاً للشريعة كما يدعيه خصوم دولة بني أمية، وإنما هي مسألة خلافية بين فقهاء الأمة. وأضاف ابن العربي أن إمامه مالك بن أنس قد أجاز ما قام به معاوية، وأنه – أي مالك – كان يدعو زياداً في كتابه "الموطأ"، والذي وضعه في دولة بني العباس، بزياد بن أبي سفيان، ولم يقل زياد بن أبيه [26].

---

(21) النويري، "شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت 733": *نهاية الأرب في فنون الأدب*، تحقيق عماد علي حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004 م، ج 20، ص 190

(22) ابن عبد البر، "أبو عمر يوسف بن عبد الله ت 463 هـ": الاستيعاب *في معرفة الأصحاب*، تحقيق عادل مرشد، دار الأعلام، عمّان، 2002 م، ص 255

(23) ابن حجر، "شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ت 852 هـ": *الإصابة في تمييز الصحابة*، المكتبة العصرية، بيروت، 2012 م، ص 503

(24) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 3، ص 40

(25) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 3، ص 40

(26) ابن العربي، "أبو بكر محمد بن عبد الله ت 543 هـ": *العواصم من القواصم*، تحقيق عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1992 م، ص 341 – 347

- **حديث سفينة عن بني أمية:**

قال السيوطي: أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن سعيد بن جمهان قال: (قلت لسفينة [27]: إن بني أمية يزعمون أن الخلافة فيهم؟ قال: كذب بنو الزرقاء [28]، بل هم ملوك من شر الملوك، وأول الملوك معاوية) [29]

اختلف علماء الحديث في شأن سعيد بن جمهان [30]، فالبعض يعدله، والبعض الآخر يجرحه. فأما أولئك الذين يعدلونه فهم: ابن معين قال فيه: ثقة، وقال أبو داود: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس. وأما الذين يجرحونه فهم: أبو حاتم قال فيه: لا يحتج به، وقال البخاري: في حديثه عجائب، وقال الساجي: لا يُتابع على حديثه. هذا خلاصة ما قاله العلماء فيه، والجرح المفسر عندهم مقدم على التعديل.

هذا من جهة السند، وأما من جهة متن الحديث – وهو حديث موقوف – ففيه مطعنان: أولها، إن وصم بني أمية بأبناء الزرقاء – امرأة بغي في الجاهلية من ذوات الرايات – ليس فيه إساءة لبني أمية فحسب، بل فيه إساءة لبني هاشم وعلى رأسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لما كان بين البيتين من مصاهرات، فالرسول صلى الله عليه وسلم كان متزوجاً بأم حبيبة بنت أبي سفيان، وعثمان بن عفان كان زوجاً لرقية ثم لأختها أم كلثوم ابنتي رسول الله، وعلي بن أبي طالب زوّج ابنته رملة لمعاوية بن مروان بن الحكم، والأمثلة على ذلك كثيرة ولا يتسع المقام لبسطها. ثانياً، إن وصف بني أمية بأنهم شر الملوك يقتضي أن ندرج كلا من معاوية بن أبي سفيان وعمر بن عبد العزيز ضمن هؤلاء الشرار من الملوك باعتبارهما من بني أمية، وهذا لا ينبغي. ثم إن هذه العبارة سرعان ما تتهافت أمام حقائق التاريخ الصلدة؛ لأن ما تحقق في عهد بني أمية للإسلام من انتشار وللمسلمين من قوة وللعرب من عزة لم يتحقق مع كل من جاء بعدهم.

- **أجوبة مسكتة:**

أورد السيوطي نماذجاً من المحاورات التي كانت تجري بين معاوية وبعض أضيافه ممن كانوا يفدون عليه في بلاطه بدمشق، نذكر فيما يلي طرفاً منها:

- أخرج ابن عساكر عن عبد الملك بن عمير قال: (قدم جارية بن قدامة السعدي على معاوية، فقال: من أنت؟ قال: جارية بن قدامة، وما عسيت أن تكون؟ هل أنت إلا نحلة؟ قال: لا تفعل؛ فقد شهتني بها حامية اللسعة، حلوة البساق، والله؛ ما معاوية إلا كلبة تعاوي الكلاب، وما أمية إلا تصغير أمة) [31]
- أخرج ابن عساكر عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن عقيلاً [32] دخل على معاوية، فقال معاوية: (هذا عقيل وعمه أبو لهب، فقال عقيل: هذا معاوية وعمته حمالة الحطب) [33]

---

(27) سفينة: هو مولى النبي صلى الله عليه وسلم، وقيل: مولى أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وهي أعتقته، واختلف في اسمه، فقيل: مهران، وقيل: رومان، وقيل: عبس، كنيته أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو البختري. وهو من مولدي العرب، وقيل: هو من أبناء فارس، واسمه سقية ابن مارفنة. وروى عنه سعيد بن جمهان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك".

(28) الزرقاء: اسم جدة مروان بن الحكم بن أبي العاص، وكانت تتهم بالزنا في الجاهلية. وأعداء بني أمية يقولون لهم: يا بني الزرقاء إمعاناً في الإساءة إليهم

(29) السيوطي: المصدر السابق، ص 329

(30) ابن حجر، "شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ت 852 هـ": *تهذيب التهذيب*، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993 م، ج 4، ص 14

(31) السيوطي: المصدر السابق، ص 330

- وأخرج ابن عساكر عن الأوزاعي قال: (دخل خريم بن فاتك على معاوية ومئزره مشمر، وكان حسن الساقين، فقال معاوية: (لو كانت هاتان الساقان لامرأة فقال خريم: في مثل عجيزتك يا أمير المؤمنين) [34]

مع أن بني عبد شمس عامة، ومعاوية خاصة، مشهورون عند العرب بفصاحة اللسان وقوة البيان، إلا أنه ما إن يدخل أموي في محاورة أو مفاخرة بينه وبين أحد من آل طالب أو من يشايعهم حتى يُفحم ويُكبت الأول، وهذا مدعاة للشك، والأمثلة على مثل تلك المحاورات والمفاخرات كثيرة. وإلى جانب أثر الصنعة والاختلاق الظاهر على تلك الروايات، فأسانيدها لا تخلو هي الأخرى من الضعف. فالراوي عبد الملك بن عمير والمذكور في المحاورة الأولى كتب عنه الإمام الذهبي فقال: "قال أبو حاتم: ليس بحافظ. تغير حفظه. وقال أحمد: ضعيف، يغلط. وقال ابن معين: مخلط. وقال ابن خراش: كان شعبة لا يرضاه. وذكر الكوسج، عن أحمد: أنه ضعّفه جداً. ووثّقه العجلي. وقال النسائي وغيره: ليس به بأس" [35]. وأما الرواية الثانية فمرسلة؛ لإن محمد المذكور، والمقصود به الباقر والد جعفر الصادق، لم يدرك عقيلاً. وكذلك الأمر مع الرواية الثالثة؛ فالإمام الأوزاعي مولود سنة 88 هـ، أي بعد وفاة معاوية بثمانية وعشرين سنة. وعلاوة على ذلك، فمعاوية بن أبي سفيان وخريم بن فاتك – كلاهما صحابيان – ولا يُتخيل أن تصدر مثل تلك الألفاظ من رجلين صحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **يزيد بن معاوية (ت64 هـ/ 683م)**

كان السيوطي في ترجمته ليزيد ساخطاً عليه، كارهاً لخلافته، ناقماً على فعائله. ففي سني حكمه، والتي لم تتجاوز أربعة أعوام، وقع للمسلمين منه فيها ثلاث مصائب عظام ورزايا جسام. أولها، قتل سبط رسول الله وسيد أهل الجنة الحسين بن علي الذي يرى السيوطي أن يدي يزيد ملطخة بدمه الشريف. وثانيها، ترويعه لأهل المدينة وقتله خيرة رجالها وانتهاكه أعراض نسائها، بسبب خروجهم عليه وخلعهم له لإسرافه في المعاصي. وثالثها، حصاره لابن الزبير في مكة وضربه المسجد الحرام بالمجانيق حتى أكلت النار أستار الكعبة وسقفها. وستتناول الصفحات التالية ثلاث مسائل جاءت في ترجمة يزيد، وهي: البيعة له بولاية العهد، ومصرع الحسين بن علي، ووقعة الحرة.

- **مبايعة يزيد بولايةً العهد:**

قال السيوطي: قال الحسن البصري: (أفسد أمر الناس اثنان: عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف فحملت، ونال من القراء، فحكم الخوارج، فلا يزال هذا التحكيم إلى يوم القيامة. والمغيرة بن شعبة؛ فإنه كان عامل معاوية على الكوفة، فكتب إليه معاوية: إذا قرأت كتابي هذا فأقبل معزولا، فأبطأ عنه، فلما ورد عليه قال: ما أبطأ بك؟ قال: أمر كنت أوطئه وأهيئه، قال: وما هو؟ قال: البيعة ليزيد من بعدك، قال: أو قد فعلت؟ قال: نعم، قال: ارجع إلى عملك، فلما خرج قال له أصحابه: ما وراءك؟ قال: وضعت رجل معاوية في غرز غيّ لا يزال فيه إلى يوم القيامة. قال الحسن: فمن أجل ذلك بايع هؤلاء لأبنائهم، ولولا ذلك لكانت شورى إلى يوم القيامة) [36]

---

(32) عقيل بن أبي طالب، أبو يزيد الهاشمي، أخو علي بن أبي طالب. وهو أسنّ من أخيه جعفر بعشرة أعوام، وجعفر أسنّ من علي بعشرة أعوام. وكان عقيل أنسب قريش وأعلمهم بأيامهم. أسلم قبل الحديبية، وشهد غزوة مؤتة. قدم البصرة، ثم الكوفة، ثم أتى الشام، وتوفي في خلافة معاوية في حدود الخمسين للهجرة. انظر: الصفدي، "صلاح الدين أيبك بن خليل ت 764 هـ": *الوافي بالوفيات*، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000 م، ج 20، ص 63

(33) السيوطي: المصدر السابق، ص 337

(34) السيوطي: المصدر السابق، ص 337

(35) الذهبي: المصدر السابق، ج 2، ص 660

(36) السيوطي: المصدر السابق، ص 339

هذه الرواية نقلها الإمام السيوطي عن الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام". وراوي الخبر هو زحر بن حصن، عن جده حُميد بن مُنهب، وقد قال الإمام الذهبي عن زحر هذا في موضع آخر: "لا يُعرف" [37]، بمعنى أنه مجهول الحال، وحتى جده حُميد لا تصح له صحبة كما جاء عند صاحب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" [38]، وبالتالي فالراوية هذه لا تستقيم من حيث السند.

أما من حيث المتن، وخاصة فيما يتعلق بمسألة تعيين يزيد ولياً للعهد، ففيه اتهام شنيع لمعاوية بن أبي سفيان وللمغيرة بن شعبة بما لا يليق بمكانتهما كصحابيين كبيرين؛ فالأول متهم بتغليب عواطفه الأبوية على مصلحة الأمة، والآخر متهم بالسعي وراء منافعه الشخصية حتى ولو جرَّ هذا على الأمة الملمات والويلات، وهذا أمر غير مقبول بالمرة. ثم أن الروايات التي تتناول توقيت وكيفية مبايعة يزيد بولاية العهد فيها اضطراب شديد وخلط عجيب. فبعض الروايات تزعم أن المغيرة في سنة 49 هـ/669 م، أو في 50 هـ/670 م، ذهب إلى معاوية بالشام وزيّنَ له تولية ابنه ولياً للعهد، وقيل: بل ذهب المغيرة إلى يزيد نفسه وأطمعه في ولاية العهد [39]. ورواية أخرى تزعم أن معاوية أراد أن يبايع لولده يزيد، فكتب إلى عامله على العراق زياد ابن أبي سفيان يستشيره، فأشار عليه بالتؤدة وألا يتعجل، وأشار عليه أن يكف يزيد عما درج عليه من تهاون ومن ولع بالصيد [40]. وعلاوة على ما تقدم، فإن المغيرة كان قد كاتب معاوية يستعفيه بعد أن ناهز السبعين من العمر، فقال: "أما بعد، فقد كبر سنّي ورقَّ عظمي، واقترب أجلي، وشنِفَت لي قريش، فإن رأيت أن تعزلني فاعزلني" [41]. فإن كان خبر هذا الكتاب صحيحاً، فلا معنى إذن لرواية السيوطي أعلاه. وإن كان خبر هذا الكتاب غير صحيح، فإن المغيرة كان قد شارف السبعين، ومن يبلغ مثل هذه السن لا تغدو الدنيا أكبر همه، فكيف لو كان الأمر متعلقاً بصحابي مثل المغيرة!

هذا فيما يتصل بالكيفية التي أبصرت فيها فكرة ولاية العهد النور، كما يعتقد بها الإمام السيوطي. أما فيما يتصل بموقفه من يزيد، ومن مبايعته بولاية العهد، فمن الواضح أن الإمام السيوطي كان كارهاً له ولولايته، وحسبك ما قاله في أرجوزته التي زيّنَ بها آخر كتابه [42]:

واستخلف الناس لما أن يبايعهم والعهد قبل وفاة لابنه ابتكرا
ثم اليزيد ابنه أخبث به ولداً في أربع بعدها ستون قد قُبرا

والإمام السيوطي يتهم معاوية بأنه قد أكره الناس على البيعة لولده يزيد [43]، وهذا كلام عليه مآخذ عدة. فمعاوية لم يرهب الناس بسيفه، ولم يستبد بالأمر دونهم، وإنما أرسل إلى الأمصار يطلب حضور أشرافهم، فوفدوا عليه وبايعوا لابنه يزيد دون ان تُراق قطرة دم. ولقد قال الحافظ عبد الغني المقدسي عن بيعة يزيد: "خلافته صحيحة، بايعه ستون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر" [44]. ولا تعني معارضة الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير أن بيعة يزيد لا تصح؛ إذ لا يلزم الاجماع في البيعة. فهذا علي بن أبي طالب قد انعقدت بيعته

(37) الذهبي: المصدر السابق، ج 2، ص 69
(38) ابن عبد البر: المصدر السابق، ص 179
(39) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 3، ص 97
(40) الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 302
(41) الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 331
(42) السيوطي: المصدر السابق، ص 783
(43) السيوطي: المصدر السابق، ص 339
(44) ابن رجب، "عبد الرحمن بن أحمد ت 795 هـ": *الذيل على طبقات الحنابلة*، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 م، ج 3، ص 55

وصحت خلافته رغم امتناع عدد ليس بالقليل من الصحابة عن مبايعته، مثل: عبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، والمغيرة بن شعبة، ومحمد بن مسلمة، والنعمان بن بشير، ومسلمة بن مخلد، وعبد الله بن سلام، وحسان بن ثابت، وغيرهم [45].

ولقد سبق لابن خلدون أن أثنى على صنيع معاوية، فقال: "... والذي دعا معاوية لإيثار ابنه يزيد بالعهد دون من سواه إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس، واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بني أمية، إذ بنو أمية يومئذ لا يرضون سواهم، وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع، وأهل الغلب منهم، فآثره بذلك دون غيره ممن يظن أنه أولى بها، وعدل عن الفاضل إلى المفضول حرصاً على الاتفاق واجتماع الأهواء الذي شأنه أهم عند الشارع، وإن كان لا يظن بمعاوية غير هذا، فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك. وحضور أكابر الصحابة لذلك، وسكوتهم عنه: دليل على انتفاء الريب فيه، فليسوا ممن يأخذهم في الحق هوادة، وليس معاوية ممن تأخذه العزة في قبول الحق، فإنهم كلهم أجل من ذلك، وعدالتهم مانعة منه" [46].

وعموماً، فإن أكثر الناقمين على معاوية وابنه هم من الشيعة، مع أن هؤلاء يحصرون الخلافة في علي بن أبي طالب وبنيه، بل أنهم يجعلون الولاية في نسل الحسين بن علي ركناً من أركان الدين. وإذا كانوا يتهمون معاوية بأنه قد جعل الخلافة هرقلية كلما مات هرقل قام هرقل، فما بالهم إذن قد بايعوا للحسن بالخلافة بعد مقتل أبيه على يد المجرم عبد الرحمن بن ملجم؟!

- **مقتل سيدنا الحسين بن علي:**

على جري عادة الإمام السيوطي في اختصار الأحداث، فإنه لم يسهب في الكلام عن وقعة استشهاد الحسين بن علي، هذا فضلاً عن شناعة فصول القصة التي "لا يحتمل القلب ذكرها"، على حد تعبير السيوطي نفسه. وأما عن موقف السيوطي من يزيد، فقد قال: "... فقتل وجيء برأسه في طست حتى وضع بين يدي ابن زياد [عبيد الله]، لعن الله قاتله وابن زياد معه ويزيد أيضاً" [47]. وهنا يثور سؤالان: أولهما: هل يجوز لعن يزيد؟ وثانيهما: هل أمر يزيد بقتل الحسين أو رضي بمقتله؟

ولقد قال في ذلك الإمام أبو حامد الغزالي: "فإن قيل: هل يجوز لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو آمر به؟ قلنا: هذا لم يثبت أصلاً، فلا يجوز أن يقال: إنه قتله او أمر به ما لم يثبت، فضلاً عن اللعنة...وإنما أوردنا هذا لتهاون الناس باللعنة وإطلاق اللسان بها. والمؤمن ليس بلعان؛ فلا ينبغي أن يطلق اللسان باللعنة إلا على من مات على الكفر..." [48].

وسُئل تقي الدين ابن الصلاح إن كان يعتقد أن يزيد قد أمر بقتل الحسين، فأجاب: "لم يصح عندنا أنه أمر بقتل الحسين. والمحفوظ أن الآمر بقتاله المفضي إلى قتله – كرمه الله – إنما هو عبيد الله بن زياد، والي العراق إذ ذاك. وأما سب يزيد ولعنه، فليس ذلك من شأن المؤمنين، وإن صح أنه قتله أو أمر بقتله. وقد ورد في الحديث

(45) ابن كثير، "أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت 774 هـ": *البداية والنهاية*، تحقيق رياض مراد ومحمد عبيد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2015 م، ج 7، ص 399 – 400

(46) ابن خلدون، "عبد الرحمن بن محمد ت 808 هـ": *تاريخ ابن خلدون*، دار الفكر، بيروت، 2001 م، ج 1، ص 263

(47) السيوطي: المصدر السابق، ص 341

(48) الغزالي، "أبو حامد محمد بن محمد ت 505 هـ": *إحياء علوم الدين*، دار ابن حزم، بيروت، 2005 م، ص 1014 – 1015

المحفوظ، أن لعن المؤمن كقتله، وقاتل الحسين لا يكفر بذلك، وإنما أرتكب إثماً، إنما يكفر بالقتل قاتل نبي من الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام..." [49].

وهناك أقوال مشابهة لعلماء وفقهاء الأمة الكبار من أمثال أبي بكر بن العربي، وجمال الدين الأردبيلي، وابن تيمية، وابن كثير، لا تكاد تختلف في فحواها عما قاله الغزالي وابن الصلاح. وأما السبب في الاحتكام إلى رأي أولئك الفقهاء دون المؤرخين فهذا مرده إلى سببين على الأقل [50]: أولهما: أن الفقهاء موصوفون بالتدين والورع، مستمسكون باعتدال أهل السنة والجماعة بعيداً عن غلو التشيع وشطط الاعتزال، فلا تمنعهم محبتهم للحسين بن علي من ذكر محاسن يزيد بن معاوية، وثانيهما: أن هؤلاء الفقهاء اعتمدوا في نخلهم للمرويات التاريخية على منهج علماء الحديث، القائم على التحقق من أحوال الرواة، وعلى نبذ روايات أصحاب البدع والأهواء من غلاة الشيعة والخوارج ومن شابههم في غلوهم وشططهم.

وأما المؤرخون، فأكثرهم يُحَمّلون عبيد الله بن زياد مسؤولية دم الحسين، وأقلهم يُحَمّلون يزيد دمه؛ ودليل هذه الأقلية أن ابن زياد ما كان ليتجرأ على قتل الحسين لولا أن يزيد أمر به أو رضي عنه [51]. لكن الطبري نقل في تاريخه عن أبي مخنف لوط بن يحيى – وهو شيعي محترق – رسالة من يزيد لعامله على العراق ابن زياد يقول فيها: "... وإنه قد بلغني أن الحسين بن علي قد توجه نحو العراق، فضع المناظر والمسالح، واحترس على الظن، وخذ على التهمة، غير ألا تقتل إلا من قاتلك، واكتب إليّ في كل ما يحدث من الخبر، والسلام عليك ورحمة الله" [52]. فكما ترى، فهذه الرسالة تبين أن يزيد لم يكن يريد قتال الحسين.

وعلاوة على ذلك، فقد ذكر الطبري رواية لهشام الكلبي – وهو كذلك شيعي متعصب أبا عن جد – يظهر فيها يزيد دامعاً آسفاً على ما جرى على الحسين وآل بيته بعدما أطلعه رسول ابن زياد على ما حدث، إذ قال: "قد كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين، لعن الله ابن مرجانة! أما والله لو أني صاحبه لعفوت عنه، فرحم الله الحسين!"، وصرف الرسول ولم يصله بشيء [53]. وذكر الطبري كذلك، في رواية عن أبي مخنف المذكور، أن يزيد لما رأى بقية آل الحسين ونساءه رقَّ لهم، والتفت إلى النعمان بن بشير الأنصاري، وقال: "يا نعمان بن بشير، جهزهم بما يصلحهم، وابعث معهم من أهل الشام أميناً صالحاً، وابعث معه خيلاً وأعواناً فيسير بهم إلى المدينة" [54]. وأمر يزيد بنساء الحسين، فأدخلن دار يزيد فلم تبق من آل معاوية امرأة إلا استقبلتهن تبكي وتنوح على الحسين، فأقاموا عليه المناحة ثلاثاً. وكان يزيد لا يتغدى ولا يتعشى إلا دعا علي بن الحسين. ولما تهيأ القوم للرحيل إلى المدينة استدعى يزيد علي بن الحسين، وقال له مودعاً: "لعن الله ابن مرجانة، أما والله لو أني صاحبه ما سألني خصلة أبداً إلا أعطيتها إياه، ولدفعت الحتف عنه بكل ما استطعت ولو بهلاك بعض ولدي، ولكن الله قضى ما رأيت، كاتبني وإن كل حاجة تكون لك" [55].

---

(49) ابن الصلاح، " أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ت 643 هـ": *فتاوى ومسائل ابن الصلاح*، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، 1986 م، ج 2، ص 216

(50) شاهين، "حمدي": *الدولة الأموية المفترى عليها: دراسة الشبهات ورد المفتريات*، دار القاهرة للكتاب: القاهرة، 2001 م، ص 76 -78

(51) شاهين: المرجع السابق، ص 323

(52) الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 381

(53) الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 460

(54) الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 462

(55) الطبري: المصدر السابق، ج 5، ص 462

وأنهى الإمام السيوطي حديثه عن الحسين بن علي بعدة روايات بعد مصرعه كلها مقدوحة السند ومعلولة المتن، وهذه واحدة منها: "ولما قتل الحسين... مكثت الدنيا سبعة أيام والشمس على الحيطان كالملاحف المعصفرة، والكواكب يضرب بعضها البعض". وراوي هذا الخبر هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وجارحوه أكثر من معدلوه [56]. وعموماً، فالخبر هذا لا يقبل به العقل ولا يقر به العلم، ولو كانت الكواكب تضرب بعضها البعض لموت إنسان لكان أولى بهذه الظاهرة الكونية العجيبة أن تقع بعد أن قُتل من هو خير من الحسين، أي أبوه علي بن أبي طالب، بل كان أولى بها أن تجري بعد وفاة من هو خير منهما، أي رسول الله صلى الله عليه وسلم!

- **وقعة الحرة:**

عزى السيوطي سبب خلع أهل المدينة ليزيد وخروجهم عليه إلى ما اشتهر عنه من الإسراف في ارتكاب المعاصي. وساق السيوطي كلاماً للإمام الذهبي يقول فيه: "ولما فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل مع شربه الخمر وإتيانه المنكرات... اشتد عليه الناس، وخرج عليه غير واحد، ولم يبارك الله في عمره" [57].

إن اتهام يزيد بن معاوية بإتيانه للفواحش وارتكابه للمنكرات من قبل أهل المدينة، وبالذات من رؤوس العصيان كعبد الله بن مطيع العدوي وعبد الله بن حنظلة، هو اتهام بلا خطام ولا زمام، ولذلك فإن مزاعمهم تلك لم تجد عند ذوي الرأي والبصيرة من القوم صدى يذكر. فهذا عبد الله بن مطيع قد سار في أصحابه إلى محمد بن علي بن أبي طالب – المعروف بابن الحنفية – يريدونه أن يخلع يزيد مثلما فعلوا، فقال لهم: "ما رأيت منه ما تذكرون، وقد حضرته وأقمت عنده، فرأيته مواظباً على الصلاة متحرياً للخير، يسأل عن الفقه، ملازماً للسنة". ولما قالوا له إن يزيد فعل ذلك نفاقاً منه وتصنعاً له، أجابهم بقوله: "وما الذي خاف مني أو رجا حتى يظهر إليّ الخشوع؟ أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر؟ فلئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه، وإن لم يكن أطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا" [58]. ولم يكن ابن الحنفية وحده من امتنع عن شق عصا الطاعة، بل كان معه كبير الصحابة وفقيههم عبد الله بن عمر بن الخطاب وآل بيته، وزين العابدين علي بن الحسين، وكل بني عبد المطلب [59].

وقال ابن العربي في كتابه "العواصم من القواصم": "هذا الإمام أحمد بن حنبل على تقشفه، وعظم منزلته في الدين، وورعه قد أدخل عن يزيد بن معاوية في كتابه الزهد أنه كان يقول في خطبته: إذا مرض أحدكم مرضاً فابتلي، ثم تماثل، فلينظر إلى أفضل عمل عنده فليلزمه، ولينظر إلى أسوأ عمل عنده فليدعه [60]. ويعلق ابن العربي على هذا فيقول: "وهذا يدل على عظم منزلته [يزيد] عنده، حتى يدخله في جملة الزهاد من الصحابة والتابعين الذين يقتدى بقولهم... فأين هذا من ذكر المؤرخين له، في الخمور وأنواع الفجور؟ ألا يستحيون؟..." [61].

ونقل الإمام السيوطي عن الإمام الذهبي خبراً ذكر فيه أن الشاميين قد افتضوا بعد وقعة الحرة ألف عذراء من بنات المدينة [62]. وهذه الحادثة المزعومة – أي انتهاك أعراض النساء – لا ذكر لها عند أوائل المؤرخين من أمثال: خليفة بن خياط، والبلاذري، واليعقوبي، والطبري، مع العلم أن صاحب تلك القصة هو الإخباري علي بن محمد

---

(56) الذهبي: المصدر السابق، ج 2، ص 642

(57) السيوطي: المصدر السابق، ص 345

(58) ابن كثير: المصدر السابق، ج 8، ص 329

(59) ابن كثير: المصدر السابق، ج 8، ص 308

(60) ابن العربي: المصدر السابق، ص 339

(61) ابن العربي: المصدر السابق، ص 339

(62) السيوطي: المصدر السابق، ص 344

المدائني (ت 225 هـ/839 م) الذي كان أولئك المؤرخين يأخذون عنه [63]. وربما كان إعراضهم عن ذكر هذا الخبر هو عدم تصديقهم له من جهة، أو أن الخبر نفسه قد دّس على المدائني نفسه بعد موته بزمن من جهة أخرى. ولقد بقيت كتب التاريخ في منأى عن ذكر هذه الحادثة المزعومة، حتى جاء ابن الجوزي (ت 597 هـ/1200 م) في القرن السادس الهجري فضمها إلى تاريخه "المنتظم في تاريخ الملوك والأمم" [64]، ثم قلده من أتى بعده من المؤرخين. ولا عجب أن يتلقف ابن الجوزي مثل تلك القصة لأنه كان متعصباً على يزيد، حتى أنه وضع كتاباً بعنوان "الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد"، يرد فيه على خصمه عبد المغيث بن زهير الحربي الذي كان قد ألّفَ كتاباً بعنوان "فضائل يزيد" [65].

عبد الملك بن مروان (ت86 هـ/ 705 م)

لم يقر الإمام السيوطي بخلافة مروان بن الحكم، ولا بخلافة ابنه عبد الملك إلا بعد مقتل عبد الله بن الزبير سنة 73 هـ/692 م. ومثلما كان السيوطي متزناً بعض الشيء مع معاوية، فقد كان كذلك مع عبد الملك. فقد ذكر بإيجاز شديد بعض الفتوحات في تحققت في عهده، وألمح إلى إصلاحاته الإدارية مثل تعريب الدواوين وإصدار العملة الإسلامية. كما لم يغفل السيوطي الكلام عن فقه عبد الملك وعلمه، وعن فصاحته وأدبه، وعن صبره في مواجهة النوائب. غير أن السيوطي أتهم عبد الملك بالغدر، ونعته بالبخل، ورماه بالاستبداد والقمع، وحمّلَه أفعال عامله الحجاج بحق أصحاب رسول الله، وغيرها من أمور.

- **عبد الملك والمصحف في حجره:**

قال السيوطي: وقال ابن عائشة: (أفضي الأمر إلى عبد الملك والمصحف في حجره، فأطبقه وقال: هذا آخر العهد بك) [66]

صاحب هذه الرواية هو عبيد الله بن محمد بن عائشة المتوفي سنة 228 هـ/842 م، وهو من الرواة العدول عند علماء الحديث [67]، إلا أن سند الرواية فيه ضعف لأنه لا يُعرف ممن سمع ابن عائشة هذا الخبر، ومن ثم فهي رواية مرسلة لا يُعتمد عليها ولا يؤخذ بها. وعلاوة على ما سبق، فعبد الملك بن مروان كان من النساك المعدودين والفقهاء المبرزين في المدينة، وكان يُوصف بحمامة المسجد لملازمته له ومداومته على قراءة القرآن به [68]. ولقد نقل السيوطي رواية عن نافع يقول فيها: (لقد رأيت المدينة وما بها شاب أشد تشميراً ولا أفقه ولا أنسك ولا أقرأ لكتاب الله من عبد الملك بن مروان) [69]، ونقل كذلك عن ابن الزناد قوله: (فقهاء المدينة: سعيد بن المسيب، وعبد الملك بن مروان، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب) [70]. ولا يُظن أن الإنسان الذي أمضى سني شبابه في محراب العبادة وحلق العلم سيرمي بكل ما نشأ عليه وراء ظهره لمجرد أن الخلافة سِيقت إليه، وكأن الرواية تتهمه في حقيقة ورعه

(63) الهجي، "إيناس": *الأمويون والحكم الإسلامي*، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2016 م، ص 143

(64) الهجي: المرجع السابق، ص 143

(65) ابن الجوزي، "أبو فرج عبد الرحمن بن علي ت 597 هـ": *الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد*، تحقيق هيثم عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية بيروت، 2005 م، ص 10

(66) السيوطي: المصدر السابق، ص 358

(67) ابن حجر: *تهذيب التهذيب*، ج 7، ص 45

(68) ابن طباطبا، "محمد بن علي ت 709 هـ": *الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية*، دار صادر، بيروت، د. ت، ص 122

(69) السيوطي: المصدر السابق، ص 356

(70) السيوطي: المصدر السابق، ص 356

وصدق تدينه. ولقد أورد ابن كثير رواية حول ابتداء أمر السُبع [71] بالجامع الأموي، جاء فيها أن هشام بن إسماعيل المخزومي [72] قدم إلى الشام، فحجبه عبد الملك، فجلس هشام بعد الصبح في مسجد دمشق فسمع قراءة، فقال: ما هذا؟ فأخبر أن عبد الملك يقرأ في الخضراء، فقرأ هشام بن إسماعيل، فجعل عبد الملك يقرأ بقراءة هشام، فقرأ بقراءته مولى له، فاستحسن ذلك من يليه من أهل المسجد فقرأوا بقراءته [73]. ولو كان عبد الملك قد قال للمصحف: "هذا آخر العهد بك" كما يُذاع، لما سمعه هشام بن إسماعيل يقرأ القرآن في الخضراء! وعموماً، فهذه الرواية ما هي إلا حلقة في سلسلة من الروايات التي يتغيا خصوم بني أمية من ورائها التشكيك في تدين خلفائهم والطعن عليهم والتنفير منهم.

- **أول غدرة في الإسلام:**

قال السيوطي: قال العسكري (وهو أول من غدر في الإسلام) [74]

يريد العسكري بهذا أن عبد الملك غدر بعمرو بن سعيد بن العاص فقتله سنة 69 هـ/688 م، وقيل: سنة 70 هـ/689 م، بعد أن كان قد منحه الأمان، فاستحق بفعلته تلك أن يحجز لنفسه المرتبة الأولى في سجل الغدّارين في الإسلام. وخلاصة القصة أن عبد الملك كان قد شخص إلى العراق يريد حرب مصعب بن الزبير بالعراق، فوثب أحد قرابته وهو عمرو بن سعيد – المعروف بالأشدق – وكان طامعاً في الخلافة، فاستولى على دمشق حاضرة الخلافة وتحصن بها. ولما علم عبد الملك بما حصل كرَّ راجعاً وأحاط بأسوار دمشق نحو نصف شهر، ثم جرى الصلح بينهما، وأعطى عبد الملك الأشدق الأمان ودخل إلى دمشق. وبعد مدة استدعى عبد الملك إلى القصر عمرو بن سعيد، فقتله في قصة لا يتسع المجال للخوض في تفاصيلها، خاصة وأن الروايات بشأنها مختلفة ومضطربة.

ولقد كتب ضياء الدين الريس كلاماً في هذا الشأن يستحق الوقوف عنده والتأمل فيه، قال: "وأكثر الرواة يقولون إن عبد الملك غدر بعمرو بن سعيد، وان هذا أول غدر في الإسلام، ويسجلونه على عبد الملك. لكن ألا يذكرون أن عمرو بن سعيد هو الذي غدر بعبد الملك، وأنه هو الذي بدأ بالغدر؟! وأي غدر كان ذاك؟ إنه كان غدراً بالدولة كلها، وبأمنها ونظامها ومستقبلها؟ فماذا كان يصنع عبد الملك أو غيره، إزاء ذلك؟" [75]. وأضاف الريس في موضع آخر: "ماذا يعمل عبد الملك إزاء هذا الغدر، والخطر جاثم في بيته وعاصمته؟ وهل يأمن أن يخرج بعد ذلك بجيشه للحروب، ويترك دمشق وفيها عمرو وامثاله – وكان مشتركاً مع عمرو في حركته إخوته وأبناؤه، وبعض كبار القواد. فكانت إذن مؤامرة خطيرة. هددت بضياع دولة عبد الملك والقضاء عليه..." [76].

---

(71) السُبع: يقصد به سُبع من القرآن، ثم أُطلق على المكان الذي يُقرأ السُبع فيه. ولقد وصف ابن جبير في رحلته المشهورة قراءة السُبع، فقال: "وفي هذا الجامع المبارك مجتمع عظيم، كل يوم إثر صلاة الصبح، لقراءة سُبع من القرآن دائماً...". انظر: ابن جبير، "محمد بن أحمد الكناني الأندلسي ت 614 هـ": *رحلة ابن جبير*، تحقيق أبو المظفر سعيد بن محمد السناري، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012 م، ص 242

(72) هشام بن إسماعيل المخزومي: كان صهراً لعبد الملك ووالياً له على المدينة من سنة 82 هـ/701 م حتى سنة 87 هـ/706 م، وكانت بنت هشام هذا زوجة لعبد الملك، ومنها رُزق بولده هشام الذي صارت له الخلافة من سنة 105 هـ/724 م حتى سنة 125 هـ/743 م. انظر: الزركلي، "خير الدين"، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت، ط 15، 2002 م، ج 8، ص 84

(73) ابن كثير: المصدر السابق، ج 9، ص 349

(74) السيوطي: المصدر السابق، ص 359

(75) الريس، "محمد ضياء الدين": *عبد الملك بن مروان والدولة الأموية*، وزارة الثقافة، القاهرة، ط 2، 1969 م، ص 163

(76) الريس: المرجع السابق، ص 162

- **رشح الحجارة:**

قال السيوطي: قال العسكري: (أول خليفة بخل: عبد الملك، وكان يُسمى رشح الحجارة؛ لبخله...) [77]

لا ذكر لبخل عبد الملك المزعوم عند خليفة بن خياط في تاريخه، ولا حتى عند اليعقوبي في تاريخه على ما فيه من تشيع، ولا عند الطبري في تاريخه. ولعل العسكري قد أخذ هذه العبارة عن البلاذري الذي كتب: وقال الواقدي: مات [عبد الملك] وله ثلاث وخمسون سنةً، وكان عبد الملك يلقب "رشح الحجر" لبخله..." [78]. وهذه العبارة محل شك لثلاثة أسباب. أولها: أنها رواية بلا سند؛ إذ لا يُعرف ممن أخذ الواقدي روايته تلك. ثانيها: أن الواقدي نفسه متهم عند علماء الحديث [79]. فابن حنبل قال فيه: كذاب يقلب الأحاديث، وقال فيه ابن معين: ليس بثقة، وقال فيه أبو حاتم: متروك، وقال الدارقطني: فيه ضعف، وقال فيه ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه. وثالثها: أن أخبار عبد الملك المبثوثة في بطون كتب التاريخ والأدب لا تتضمن إشارة واحدة يُستدل من خلالها على بخل الرجل. ولو كان عبد الملك بخيلاً – كما يصفون – لما عاب هو نفسه على عبد الله بن الزبير بخله حين قال: "... وإن ابن الزبير لطويل الصلاة، كثير الصيام، ولكنه لبخله لا يصلح أن يكون سائساً" [80]. فعبد الملك كان يدرك أن إحدى صفات السياسي البارع هي بذل الأموال، إما لاجتذاب الأنصار أو لتفريق الأعداء، وهو ما قام به – مثلاً لا حصراً – لما أمر بنثر بدر النقود على أتباع عمرو الأشدق بعد أن سقطت عليهم رأس صاحبهم، فالتهوا بتجميع الدنانير المنثورة عن رأس الأشدق المقتول.

الوليد بن يزيد (ت126 هـ/ 744 م)

استهل السيوطي ترجمته للوليد بن يزيد بوصفه ب "الخليفة الفاسق"، ثم أخذ رحمه الله بعد ذلك يرميه بصنوف الزندقة وضروب الفسق، مثل: شرب أم الكبائر، وانتهاك الحرمات، ونكاح أمهات الأولاد، ورشق المصحف بالسهام، والاستخفاف بأوامر الله، وغيرها من أمور سيأتي الكلام عليها. ولم يذكر الإمام السيوطي الوليد بخير قط، ولم يعدد بعضاً من محاسنه ومآثره، مثل: الزيادة في أعطيات الناس، وإخراج الطيب والتحف من بيت المال لعيالات المسلمين، وإعطاء الزمنى والمجذومين والعميان لكل إنسان خادم [81].

الخليفة الزنديق الفاسق:

قال السيوطي: وكان [الوليد] فاسقاً شريباً للخمر، منتهكاً حرمات الله، أراد الحج ليشرب فوق ظهر الكعبة، فمقته الناس لفسقه، وخرجوا عليه، فقُتل في جمادى الآخرة، سنة ست وعشرين. [82]

وعنه: أنه لما حوصر... قال: (ألم أزد في أعطياتكم؟! ألم أرفع عنكم المؤن؟! ألم أعط فقراءكم؟! فقالوا: ما ننقم عليك في أنفسنا؛ لكن ننقم عليك انتهاك ما حرم الله، وشرب الخمر، ونكاح أمهات أولاد أبيك، واستخفافك بأمر الله) [83].

---

(77) السيوطي: المصدر السابق، ص 359

(78) البلاذري، أحمد بن يحيى ت 279 هـ": *أنساب الأشراف*، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، 1996 م، ج 7، ص 194

(79) الذهبي: المصدر السابق، ج 3، ص 663

(80) الطبري: المصدر السابق، ج 6، ص 442

(81) ابن كثير: المصدر السابق، ج 10، ص 241

(82) السيوطي: المصدر السابق، ص 405

(83) السيوطي: المصدر السابق، ص 405

ولما قتل وقطع رأسه وجيء به إلى يزيد الناقص... نصبه على رمح، فنظر إليه أخوه سليمان بن يزيد فقال: بعداً له، أشهد أنه كان شروباً للخمر، ماجناً فاسقاً، ولقد راودني على نفسي [84].

ربما لم يتعرض خليفة من الخلائف إلى الظلم والأذى مثلما تعرض إليه الوليد بن يزيد؛ فقد عاش مظلوماً، ومات مظلوماً، وأكثر من تجنى عليه هم بنو أمية أنفسهم، وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على المرء من وقع الحسام المهند. ولا يُقصد بهذا القول تبرئة ساحة الوليد ونفي كل ما علق بسيرته من ضروب التهتك والتبذل، فهذا مسلك لا يقل في تطرفه عما مرن عليه أكثر المؤرخين من اختزال سيرة الوليد في صورة الفاجر العاكف على شهواته وملذاته. وإنما ينبغي للمؤرخ الحصيف أن يتحرى الصدق ما استطاع إليه سبيلاً، وأن يُخضع كل الروايات المنسوبة إليه للتحقيق والتدقيق.

فمما هو معلوم، أن يزيد بن عبد الملك كان يطمع في أن تؤول الخلافة من بعده لولده الوليد الذي لم يكن قد تجاوز عمره آنذاك إحدى عشرة سنة، إلا أن أخاه مسلمة بن عبد الملك أشار على يزيد ألا يفعل، وأن يجعل ولاية العهد من بعده لأخيهما هشام، ثم الوليد بن يزيد من بعده، فأخذ يزيد بنصيحة أخيه مسلمة. ثم أن يزيد ندم بعد ذلك على العمل بنصح أخيه، فكان إذا رأى ولده الوليد أخذ يتحسر ويقول: "الله بيني وبين من جعل هشاماً بيني وبينك!"، يقصد بذلك مسلمة [85].

ثم تولى هشام الخلافة وهو للوليد "مكرم معظم مقرب" [86]، ثم ظهر – كما يشاع – من الوليد المجون وشرب الشراب، فطمع هشام في صرفه من ولاية العهد والبيعة لولده مسلمة بن هشام، فأبى الوليد، فتنكر له هشام وأخذ يثلبه ويحط عليه [87]. ولو كان الوليد حقاً زنديقاً عربيداً شريباً للخمر لما سكت عنه جمهور الفقهاء ولما بايعه بنو أمية بالخلافة بعد عمه هشام. ومما يضعف ما نُسب إلى الوليد من افتراءات ومبالغات وقوف بعض أكابر بني أمية وعقلائهم إلى جانبه ودفاعهم عنه. فهذا مسلمة بن هشام بن عبد الملك كان لا يكف عن سؤال أبيه في الرفق بالوليد والتلطف به؛ الأمر الذي دفع بالوليد بعد أن آلت إليه الخلافة إلى أن يأمر جنده ألا يتعرضوا لمسلمة بأذى [88]. ولما تسّنم الوليد الخلافة كتب إليه مروان بن محمد الجعدي مبتهجاً: "بارك الله لأمير المؤمنين فيما أصاره إليه من ولاية عباده، ووراثة بلاده؛ وكان من تغشى غمرة سكرة الولاية ما حمل هشاماً على ما حاول من تصغير ما عظّم الله من حق أمير المؤمنين... فالحمد لله الذي اختار أمير المؤمنين لخلافته، ووثائق عرى دينه، وذبَّ له عما كاده فيه الظالمون، فرفعه ووضعهم..." [89]. وكذلك كان العباس بن الوليد بن عبد الملك من أشد الذابين عن خلافة الوليد والعاملين على تجنيب بني أمية مزالق الفتنة ومهاوي الشر. ولما تناهى إليه ما يدبره أخوه يزيد – المعروف بالناقص – دعاه وزجره وهدده أنه يشده وثاقاً، ويحمله إلى الوليد إن هو استمر في طريقه [90].

وأعجب من هذا كله أن ينبري بعض خلفاء بني العباس – وهم أشد الناس عداوة لبني أمية – للدفاع عن الوليد بن يزيد! إذ يروي ابن الأثير عن شبيب بن شيبة قوله: "كنا جلوساً عند المهدي فذكروا الوليد فقال المهدي: كان زنديقاً، فقام أبو علاثة الفقيه: فقال: يا أمير المؤمنين إن الله عزّ وجل أعدل من أن يولي خلافة النبوة وأمر الأمة

(84) السيوطي: المصدر السابق، ص 405
(85) الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 209
(86) الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 209
(87) الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 209
(88) الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 216
(89) الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 216
(90) الطبري: المصدر السابق، ج 7، ص 237

زنديقاً، لقد أخبرني من كان يشهده في ملاعبه وشربه عنه بمروءة في طهارته وصلاته، فكان إذا حضرت الصلاة يطرح الثياب التي عليه المطايب المصبغة، ثم يتوضأ، فيحسن الوضوء، ويُؤتى بثياب بيض نظاف، فيلبسها ويصلي فيها، فإذا فرغ عاد إلى تلك الثياب فلبسها، واشتغل بشربه ولهوه، فهذا فعال من لا يؤمن بالله! فقال المهدي: بارك الله عليك يا أبا علاثة" [(91)]. وزاد صاحب "الكامل في التاريخ" رواية أخرى للمدائني جاء فيها: "دخل ابن للغمر بن يزيد أخي الوليد على الرشيد، فقال له: ممن أنت؟ قال: من قريش، قال: من أيها؟ فأمسك، فقال: قل وأنت آمن ولو أنك مروان، فقال: أنا ابن الغمر بن يزيد، فقال الرشيد: رحم الله عمك الوليد ولَعن يزيد الناقص، فإنه قتل خليفةً مجمعاً عليه! ارفع حوائجك. فرفعها فقضاها" [(92)].

- **فرعون عصره:**

قال السيوطي: وقد ورد في "مسند أحمد" حديث: "ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له: الوليد، لهو أشد على هذه الأمة من فرعون لقومه" [(93)].

قال أحمد شاكر رحمه الله في تحقيقه لكتاب الإمام أحمد بن حنبل "المسند" بشأن الحديث المذكور: "إسناده ضعيف، لانقطاعه. سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسلة... وهذا الحديث مما ادعى فيه بعض الحفاظ أنه موضوع، منهم الحافظ العراقي، وقد أطال الحافظ ابن حجر الرد عليه لإثبات أن له أصلاً، في كتاب "القول المسدد"، وفي كثير مما قال تكلف ومحاولة. والظاهر عندي ما قلت: أنه ضعيف لانقطاعه" [(94)]. وعدَّ ابن الجوزي هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة فقال: "قال أبو حاتم بن حبان: هذا خبر باطل، ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ولا رواه عمر ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الأوزاعي بهذا الإسناد..." [(95)].

وعموماً، فإن أكثر خلفاء بني أمية، وعلى رأسهم معاوية وولده يزيد والوليد، لم يسلموا من تلك الأحاديث الموضوعة. وكما قال حمدي شاهين: "وكما نكروا [أي ذكروا اسمه الأول دون اسم أبيه] اسم يزيد هذا لعله يصلح لابن معاوية أو لابن عبد الملك أو لابن الوليد، أو لهم جميعا، فقد نكروا اسم الوليد... لعله ينطبق على الوليد بن عبد الملك أو الوليد بن يزيد أو عليهما جميعا" [(96)].

الخاتمة:

اعتنت هذه الدراسة بالوقوف على صورة الخلافة الأموية عند الإمام جلال الدين السيوطي من خلال إعادة قراءة كتابه "تاريخ الخلفاء". ولقد ألقت الدراسة في البداية بعض الضوء على منهج الإمام السيوطي في كتابه "تاريخ الخلفاء" وموارده وموضوعاته وتبويباته، والكتاب في مجمله هو زبدة "تاريخ الإسلام" للإمام الذهبي. تلى ذلك محاولة

---

(91) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 4، ص 308

(92) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 4: ص 308.

(93) السيوطي، المصدر السابق، ص 407.

(94) أحمد بن محمد بن حنبل، *المسند*، تحقيق: أحمد محمد شاكر (القاهرة: دار الحديث، 1995 م)، ج 1: ص 212

(95) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، *الموضوعات*، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1966 م)، ج 2: ص 46.

(96) شاهين، المرجع السابق، ص 22.

للتعرف على الموقف العام للسيوطي من خلافة بني أمية، ثم اعقب ذلك استعراض لموقف السيوطي من بعض خلفاء بني أمية، وهم: معاوية بن أبي سفيان، ويزيد بن معاوية، وعبد الملك بن مروان، والوليد بن يزيد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن موقف الإمام السيوطي من خلافة بني أمية لا يختلف في كثير ولا قليل عن موقف المؤرخين السابقين له. ومما أسهم كذلك في تكريس نبرة التحامل على بني أمية عند السيوطي هو اعتماده على النقل من الذهبي وغيره دون أن يخضع رواياتهم لمنهج علماء الحديث القائم على نقد الروايات والأخبار، وهو ما كان يرجى من السيوطي فعله باعتباره واحداً من ألمع الرجال الذين اشتغلوا بعلم الحديث. وعلاوة على ذلك، فإن ميل السيوطي للخلافة العباسية، وهو يُستشف من كتاب "تاريخ الخلفاء" ومن غيره من المؤلفات، فضلاً عن صلاته الوثيقة بالخليفة العباسي المتوكل على الله بالقاهرة، قد يكون السبب في انحراف السيوطي عن الأمويين وفي تحامله عليهم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر:

- ابن الأثير، "عز الدين علي بن محمد ت 630 هـ": الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012 م
- ابن الجوزي: الموضوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1966 م
- ابن الجوزي، "أبو فرج عبد الرحمن بن علي ت 597 هـ": الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد، تحقيق هيثم عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005 م
- ابن الصلاح، "أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن ت 643 هـ": فتاوى ومسائل ابن الصلاح، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، 1986 م
- ابن العربي، "أبو بكر محمد بن عبد الله ت 543 هـ": العواصم من القواصم، تحقيق عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1992 م
- ابن جبير، "محمد بن أحمد الكناني الأندلسي ت 614 هـ": رحلة ابن جبير، تحقيق أبو المظفر سعيد السناري، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012 م
- ابن حبان، "أبو حاتم محمد بن حبان ت 354 هـ": المجروحين من المحدثين، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، 2000 م
- ابن حجر: تهذيب التهذيب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993 م
- ابن حجر، "أحمد بن علي العسقلاني ت 852 هـ": الإصابة في تمييز الصحابة، المكتبة العصرية، بيروت، 2012 م
- ابن حنبل، "أحمد بن محمد ت 241 هـ": المسند، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995 م
- ابن خلدون، "عبد الرحمن بن محمد ت 808 هـ": تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، 2001 م
- ابن رجب، "عبد الرحمن بن أحمد ت 795 هـ": الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005 م
- ابن طباطبا، "محمد بن علي ت 709 هـ": الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، بيروت، د. ت

- ابن عبد البر، "أبو عمر يوسف بن عبد الله ت 463 هـ": الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق عادل مرشد، دار الأعلام، عمّان، 2002 م
- ابن كثير، "أبو الفداء إسماعيل بن عمر ت 774 هـ": البداية والنهاية، تحقيق رياض مراد ومحمد عبيد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2015 م
- البخاري، "محمد بن إسماعيل ت 256 هـ": الجامع الصحيح، دار ابن كثير، دمشق، 2002 م
- البلاذري، "أحمد بن يحيى ت 279 هـ": أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي، دار الفكر، بيروت، 1996 م
- الذهبي، "أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي ت 748 هـ": ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، د. ت
- السيوطي، "عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ": تاريخ الخلفاء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط 3، 2013 م
- الصفدي، "صلاح الدين خليل بن أيبك ت 764 هـ": الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000 م
- الطبري، "أبو جعفر محمد بن جرير ت 310 هـ": تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط 2، 1998 م
- الغزالي، "أبو حامد محمد بن محمد ت 505 هـ": إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت، 2005 م
- النويري، "شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت 733 هـ": نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق عماد علي حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2004 م

ثانياً المراجع:

- أمين، أحمد: ضحى الإسلام، تحقيق محمد فتحي أبو بكر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2017 م
- البهجي، إيناس: الأمويون والحكم الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، 2016 م
- الريس، محمد ضياء الدين: عبد الملك بن مروان والدولة الأموية، وزارة الثقافة، القاهرة، ط 2، 1969 م
- الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، بيوت، ط 15، 2002 م
- شاهين، حمدي: الدولة الأموية المفترى عليها: دراسة الشبهات ورد المفتريات، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، 2001م